

السنة الرابعة

ملحق

العدد ١٢٤

الجريدة الرسمية

للمملكة الأردنية الهاشمية

و ٢٩ نيسان ١٩٣٣

عمان : السبت في ٥ محرم ١٣٥٢

مذاكرات المجلس التشريعي
الجلسة السابعة والعشرون للدورة الاعتيادية الثانية للمجلس التشريعي الاردني الثاني
المنعقدة بتاريخ ٢٣-٣-١٩٣٣

القرارات

الصحيفة

- ٢٨٢ قانون تعديل المادة الثانية من تعديل رسوم سندات الدين التي تصدرها الشركات التجارية لسنة ١٩٣٣
- ٢٨٢ قرار موافقة المجلس على القانون المذكور
- ٢٨٢ قانون منع حيازة الاسلحة التي تتحرك من ذاتها لسنة ١٩٣٣
- ٢٨٧ قرار موافقة المجلس على القانون المذكور
- ٢٨٧ قانون تعديل قانون المطبوعات لسنة ١٩٣٣
- ٢٨١ قرار موافقة المجلس على القانون المذكور
- ٢٨١ قانون تنظيم المدن لسنة ١٩٣٣
- ٢٩٣ قرار موافقة المجلس على القانون المذكور
- ٢٩٣ قرار اللجنة الادارية رقم (٣١)
- ٢٩٥ قرار اللجنة الادارية رقم (٢٥)

هكذا عين المحل

الجلسة السابعة والعشرون

للدورة الاعتيادية الثانية للجلس التشريعي الاردني الثاني

انعقدت الجلسة السابعة والعشرون للدورة الاعتيادية الثانية للجلس التشريعي الاردني الثاني في ٢٧ ذي القعدة سنة ١٣٥١ و ٢٣ مارس سنة ١٩٣٣ المصادف يوم الخميس في الساعة العاشرة برئاسة فخامة الرئيس وحضور اكثرية قانونية ونقيب عن الجلسة حمد باشا بن جازي وماجد باشا العدوان .

الرئيس - افتتح الجلسة ، فليقرأ الضبط

« فكري » .

شكري بك - درست اللجنة المالية مشروع قانون تعديل المادة الثانية من قانون رسوم سندات الدين التي تصدرها الشركات لسنة ١٩٣٣ فقررت الموافقة عليه بصيغته الحاضرة .

قانون تعديل المادة الثانية

من قانون رسوم سندات الدين التي تصدرها الشركات التجارية لسنة ١٩٣٣ المادة

١ - يسمى هذا القانون (قانون تعديل المادة الثانية من قانون رسوم سندات الدين التي تصدرها الشركات التجارية لسنة ١٩٣٣) و يعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

« قبلت »

٢ - تعدل المادة الثانية من قانون رسوم سندات الدين التي تصدرها الشركات التجارية لسنة ١٩٣٣ كما يلي :

(أ) يقصد من سند دين الوثيقة التي تثبت ديناً عقده شركة تجارية .

(ب) يقصد من سندات دين متسلسلة عدة وثائق تثبت ديناً عقده شركة تجارية .

(ج) يقصد من سندات دين (ستوك) مجموع سندات دين متسلسلة يمكن افراؤها الى اجزاء لا يـ مبلغ كان .

« قبلت »

« المجموع »

« قبل »

توفيق بك - دقت لجنة القوانين في مشروع (قانون منع حيازة الاسلحة التي تتحرك من ذاتها لسنة ١٩٣٣) وقبلته بعد تعديله بالشكل التالي :

المادة الاولى :

يسمى هذا القانون (قانون منع حيازة الاسلحة الرشاشة لسنة ١٩٣٣) و يعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

توفيق بك - تلاحظون ان لجنة القوانين غيرت اسم القانون والسبب في هذا التغيير هو ان مشروع القانون احتوى عبارة فنية . وان كانت لا يقصد منها الادفاع الرشاشة وما مائلها من الاسلحة التي تتحرك من ذاتها وتطلق اكثر من رصاصة واحدة دون اجهاد بشري وتزيد سبطانها على خمسة عشر سائمتراً كما وضع ايضا بلائحة الاسباب الموجبة ، غير ان ما تلقاه بعض الناس ، خارج هذا المجلس وفي البلاد المجاورة من ان القصد من القانون جمع الاسلحة بحيث يشمل المنع البنادق والمسدسات . رأيت اللجنة من قبيل الاحتياط ان تترك العبارة الفنية المأخوذة من التعريف الواردة في تعليمات الجيش وانظمتها واستبدالها بعبارة اكثر وضوحاً لتقصد .

بعد ذلك ارجو ان توضع المادة على الرأي .

« قبلت » .

المادة الثانية :

تعنى الاسلحة الرشاشة المدافع وكل ما هو من نوعها من الاسلحة .

قاسم بك - اقترح ان تضاف الى هذه المادة عبارة (يستثنى من ذلك البنادق والمسدسات) .

توفيق بك - اعتقد ان اضافة مثل هذه العبارة تكون داعية للانتفاء لان الشيء الواضح لا يحتاج لوضوح اكثر . واذا قلنا انه يجب استثناء البنادق والفزود نكون اعتبرنا ان العبارة للموضوعة يمكن ان تشمل هذا النوع من الاسلحة ، مع ان ذلك بعيداً جداً ولا يمتثل ابداً وقوعه .

سميد بك - اسماء الاسلحة المتداولة معروفة . فبدلاً من ان نضع عبارة كهذه يمكن ان نقول (المبراليزات) عادل بك - ان امر هذا القانون قد احدث ضجة عظيمة في داخل البلاد وخارجها ، وذلك نظراً للعبارات المطاطة التي احتواها اسم القانون والمادة الثانية منه . ومع ان الاسباب الموجبة لا تبحث الآن الرشاشات . فقد جاء في المادة الثانية انه يقصد من الاسلحة الرشاشة تلك الاسلحة التي تتحرك بذاتها ، اي الاسلحة النارية التي تطلق اكثر من رصاصة واحدة بدون اجهاد بشري والتي طول سبطانها تزيد على خمسة عشر سائمتراً .

وعند النظر في هذا النص وجد انه مغاير للاسباب الموجبة وما جاء فيها من ان القصد من وضع هذا القانون هو منع حيازة المدافع الرشاشة التي تتحرك من ذاتها ودون اي اجهاد لان هنالك بعض الناس يقولون ان المسدسات « الاتوماتيكية » ايضاً تطلق اكثر من رصاصة واحدة بدون اجهاد بشري ، ويوجد منها ما طول سبطانها مائتين على خمسة عشر سائمتراً لذا وعند النظر في اللجنة القانونية طلبنا باصرار ان يكون اسم القانون طبق ما هو منصوص عليه في الاسباب الموجبة . فقيل لنا ان النص على المدافع الرشاشة لا يمكن ، لانه توجد اسلحة تطلق طلقات عديدة وهي من نوع الرشاش فيجب ان يشملها هذا القانون . فوجدنا ان هذا الطلب في محله ، لان مثل هذه الاسلحة الكبيرة لا يصنع ان تترك بايدي الناس لانها لا تستعمل للدفاع عن النفس بل انها تستخدم للفزوات .

وكنا طيلة المذاكرة في امر هذا القانون . نطلب ان يجمع هذا القانون ايضاً كائناً ما كان لا يشمل الاسلحة الموجودة الآن والتي تستعمل دفاعاً عن النفس فقط . وقد بين لكم حضرة مقرر اللجنة ان وضع مثل

هذه المادة هي المادة

هذه العبارة قد يؤول بمعنى عدم فهم المعنى الاساسي الذي وضع في المبدأ و يكون زائداً ، ولكي الآن بعد ان سمعت اقتراحات قاسم بك وسائر الاخوان و بعد ان اعدت النظر فيما جاء في المادة الثانية من اصل المشروع المعروض ، وجدت ان المرجح الذي وضع ذلك النص قد نخطى الفكرة الاساسية التي احتوتها الاسباب الموجبة ، وجعل تلك المادة تشمل بعض الاسلحة الاخرى التي ليست من نوع الرشاشات .

فخوفاً من ان تفسر المادة التي نحن في صدها بشكل لا يتلائم مع المقصد الاصلي ، ارى ان لمانع من وضع عبارة (ولا تشمل الاسلحة الرشاشة البنادق والمسدسات بجميع انواعها) .

واذا فرض ان قيل لنا ان هذا عبارة عن تكرار ، وانه لا يجوز ان تحتوي القوانين السكرار غير الضروري . فنقول ان كثيراً من القوانين التي تعرض علينا تحتوي على تطويل لا مبرر له . فتطمئن الرأي العام من هذه الجهة امر ضروري .

توفيق بك - ارد على قول الاستاذ عادل بك فيما يتعلق بقصد واضع القانون . واقول ان هذا القانون لا يتجاوز الفكرة الموجودة في المشروع فان المقصد هو المدافع الرشاشة فحسب . وان كل من نه المام في الامور العسكرية بمن باحثهم في هذا الموضوع ، فهموا من عبارة الاسلحة المتحركة بذاتها والتي تطلق اكثر من رصاصة واحدة دون اجهاد بشري المدافع الرشاشة ، لان البندقية لا تطلق اكثر من رصاصة ، وتحتاج لمجهود لتحريك (الميكانيزم) عند اطلاق كل رصاصة ، وكذلك المسدسات فهي لا تطلق اكثر من رصاصة واحدة الا اذا بذل مجهود بشري لتحريك الاصبع بقدر عدد الرصاصات .

اما المترابزون فيمجرد الضغط على ناحية منه يطلق الرصاصات متتابعة ولا يحتاج لمجهود آخر ويستمر في الاطلاق الى ان يرفع الضغط . ومع ذلك احببنا في لجنة القوانين نزولاً عند رغبة بعض اعضائها المحترمين وتطبيقاً للرأي العام ان تستبدل هذه العبارة الفنية الواضحة بعبارة اخرى وجدناها كافية .

ومن المعلوم ان مرجع تفسير القوانين عند اعطاء القرارات التفسيرية ، ينظر قبل كل شيء الى الاسباب الموجبة ، وإلى الايضاحات التي تبين في المجالس التشريعية حول القوانين . ولا يمكن بوجه من الوجوه ان يعطى قرارات تفسيرية بخلاف ذلك .

ولست اقصد من الممانعة في قبول اقتراح حضرة قاسم بك ، ان اغير شيئاً من المقصود ، وان اترك المجال ليشمل القانون شيئاً غير الاسلحة الرشاشة ولكنني اخشى ان يقال اننا لانفهم ما نقول ، وان يرى هذه المادة احد من له المام في الامور العسكرية والاسلحة ويقول كيف قبل هذا المجلس ان يضع مثل هذه العبارة ويضيفها الى شيء مفهوم ، فبعد ان يقال (المدافع الرشاشة وكل ما هو من نوعها من الاسلحة) وهي عبارة لا تشمل الا ما كان من نوع الرشاشات تماماً من اسلحة مثلها في التأثير ، فالداعي لذكر البنادق والمسدسات ، وهي ليست من قبيل ذلك ، وهل يوجد احد يفهم مثل هذا الفهم ؟ . ومع كل هذا فانه اذا كان لا بد من الاشارة الى البنادق والمسدسات ، فاقترح ان تبقى العبارة الفنية كما كانت ، وان يمتد بها غامضة بعض الغموض بالنسبة اليها لا الى الرجال الاخصائيين ، وان نفي فيها على ما يقضي باستثناء البنادق والمسدسات ونضيف عندئذ عبارة

(على ان تستثنى من ذلك جميع البنادق والمسدسات) كما طلب حضرة قاسم بك . عادل بك - يفهم من ايضاحات حضرة السكرتير العام ، ان ما وضعناه في المشروع الاخير المقدم الى المجلس ، لا يخرج عن المعاني المقصودة في المادة الثانية من المشروع الاصلي ، التي كانت غامضة ولهذا دُعيت في الشكل الاخير وقدمت للمجلس العالي .

فأرى في هذه الايضاحات مخالفة لما هو مقصود في الاسباب الموجبة ، ذلك لان المدافع الرشاشة تحتاج الى الضغط ، والضغط هو جهد بشري ، والفرق بين ذلك الجهد والجهد الذي يصرف في سبيل اطلاق رصاصة اخرى من المسدس بسيط جداً ، وهو عبارة عن تحريك الاصبع لا غير . وهذا لا يختلف من حيث كونه جهداً صرف من قبل انسان بالجهد الذي يصرف على ما كنه الرشاش .

لهذا ودفعاً لكل التباس اصبح اري من الواجب ، ان نضع العبارة التي اقترحها قاسم بك ، طالما صرح السكرتير العام بان المقصد لا يتبدل ، بل ان التبدل في العبارات هو لزيادة الايضاح ، لاننا نخشى ان يقل في المستقبل عن البنادق والمسدسات التي بأيدي الناس ، انها من نوع الرشاشات ، ويقال وقتئذ ان الجهد الذي يصرف بواسطة الاصبع هو جهد بسيط .

ولا ارى من مانع من الرجعة التشريعية لوضع هذه الفقرة التي اقترحت ، لانها عبارة عن توضيح للمعنى الذي جاء في آخر الفقرة وتتم تفسير (وكل ما هو من نوعها من الاسلحة) لمقاصد غير ما قصده واضع القانون قاسم بك - تفضل عطوفة السكرتير العام وقول انه لا يرى اي مانع من وضع شيء . لولا انه لا لزوم لوضعه ، كما انني لم اعترض على كل الاسلحة الرشاشة لولا وجود الفقرة الاخيرة التي تنص (وكل ما هو من نوعها من الاسلحة) دون ان تبين لجنة القوانين ماهي انواع هذه الاسلحة . لذلك طلبت ان يضاف الى المادة العبارة التي ذكرتها . ثم تبين لي وشجعتني عطوفة السكرتير العام عندما فسر اصول اطلاق المترابضات . ولا شك ان الضغط هو اجهاد بشري وعند استعمال المسدسات لابد من الضغط ، فاقترحت ان توضع في آخر المادة الفقرة التي اقترحتها .

ثم لا انصد الا التوضيح . ولا يحسن ان يترك الكلام . وغاية ما نريد هو عدم وضع شيء يضر بالصراحة ، ولذلك اصر على اقتراحي وهو حذف عبارة (وكل ما هو من نوعها من الاسلحة) او ضم عبارة (يستثنى من ذلك البنادق والمسدسات) .

توفيق بك - اظن من المفهوم لدى المجلس العالي ، ان ليس هنالك نية غير واضحة وغير حسنة لانه لو كان القصد منع حيازة الاسلحة بجميع انواعها ، لما اضطرت الحكومة لان تقدم اليكم بثل هذا المشروع . وهي لو رأت ان ذلك من مقتضى المصلحة لاستعملت صلاحيتها المنصوص عليها في القوانين الاساسي ولا صدرت قانوناً مؤقتاً يحدد بحسب الاصول سنتين كاملتين . بحيث لا يهرض ذلك القانون عليكم ، الا وليس في البلاد سلاح واحد . وانني اقصد ببياناتي هذه ان ابرهن على القصد وحسن النية . وانه كالمفسر انكر ان

لجنة صيغة الاصل

الخبرات من اساسها كانت مبنية على ضرورة منع الرشاشات لان بعض العشائر غير الاردنية التي لها حق دخول البلاد او المرور منها في اوقات معينة ، تلك رشاشات وليس من صالح عشائر هذه البلاد او من مصلحة قوى الأمن السماح بذلك ، حتى اننا قبل تنظيم المشروع سألنا العدلية عما اذا كانت هنالك قوانين تركية تفي بالقصد دون الحاجة لاصدار قانون خاص ، فتحررت ولم تجد . وكل ما اتيسر من معارضي في اقتراح قاسم بك ان لا يقال عنا (قد فسروا الذم بعد الجهد بلاء) .

حادل بك - جرى ذلك في عدة قوانين .

اديب بك الكايد - لو بقيت المادة على اصلها في المشروع واستثنينا البنادق والمسدسات اوفى من بقائهما على حالهما الآن .

عوده بك - فبالرغم انه ليس من الجائز حمل السلاح في بلادنا ولا يوجد قانون يميز حمل السلاح على الصورة الموجودة قبل منع حمل السلاح وهل استعملت احكام القانون لمنع حمل السلاح ؟

حسين باشا - لي اقتراح وهو رقم عبارة (وكل ما هو من نوعها من الاسلحة) .

توفيق بك - انني لا اري ذلك من الموافق ، لانه يوجد كثير من الاسلحة التي هي من نوع الرشاشات تماماً ولكن لها اسما خاصة وانني اخيراً ارضى باقتراح قاسم بك طالما يوجد من يذهب الى مثل هذا الظن مع بعده واقترح ان تضاف الى المادة عبارة (بشرط ان لا تشمل البنادق والمسدسات) وليقل الناس عنا ما ارادوا .

« فوافق المجلس على ذلك واصبحت المادة على هذا الشكل » :

المادة الثانية :

تعني الاسلحة الرشاشة المدافع الرشاشة وكل ما هو من نوعها من الاسلحة بشرط ان لا تشمل البنادق والمسدسات .

« قبلت »

المادة الثالثة :

لا يجوز لأي شخص او اشخاص ان يكون في حوزتهم او ان يصرفوا بأية صورة بأية اسلحة رشاشة او اقسامها ما عدا قوات جلالة البريطانية العسكرية والقوات العسكرية او الشرطة المشككة رسمياً في خدمة سمو الامير المعظم .

« قبلت » .

المادة الرابعة :

كل من كان في حوزته بتاريخ نفاذ هذا القانون اية اسلحة رشاشة كما حددت بموجب المادة الثانية من هذا القانون عليه ان يسلمها الى الحكومة خلال شهر واحد من التاريخ المذكور .

« قبلت »

المادة الخامسة :

كل من يخالف احكام هذا القانون يعاقب بعد الادانة بغرامة لا تزيد على خمسين جنيتها فلسطينياً او بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة اشهر او بكليتا العقوبتين ونصاير اية اسلحة رشاشة او اقسامها موجودة لديه وفي حالة اشتراك عدة اشخاص بمخالفة احكام هذا القانون تسري العقوبات المعينة على كل فرد منهم له تعلق بذلك بالصورة المذكورة .

« قبلت »

المجموع

« قبل »

توفيق بك - نظرت لجنة القوانين في مشروع (قانون تعديل قانون المطبوعات لسنة ١٩٣٣) وقررت ان تجري فيه التعديلات التالية :

يعتبر البند (أ) من الفقرة (و) بند (١)

» » » » (ب) » » » (٢)

» » » » (ج) » » » (٣)

تستبدل عبارة (طلب تعويضات) الواردة في البند (٣) بكلمة (التعويضات) .

قانون تعديل قانون المطبوعات لسنة ١٩٣٣

المادة

١ - يسمى هذا القانون (قانون تعديل قانون المطبوعات لسنة ١٩٣٣) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

« قبلت »

٣ - تلغى الفقرتان (هـ) و (و) من المادة الثانية من القانون المعدل للمادة الثانية من قانون المطبوعات المؤرخ في ٢٣ نيسان سنة ١٩٢٨ وبتناض عنها بالفقرات التالية :

(هـ) لا يجوز ان يصدر اي شخص جريرة او نشره سياسية ما لم يودع المائة مئة جنيه فلسطيني نقداً او يقدم الكفالة التي توافق عليها الحكومة بمئة جنيه فلسطيني .

اذا انقطع اي شخص عن اصدار جريرة او نشره سياسية فيحق له بعد ان يعلن الحكومة خطياً ان يسترد مقدار التأمينات او ما بقي منه او باقي الكفالة .

(و) يخصص مبلغ النقود المشار اليه اعلاه او اي جزء منه لم ينفق لدفع التفتات القانونية التي تنشأ عن المقاضاة والحكم القطعي على الاشخاص المشار اليهم في المادة (١١) من قانون المطبوعات الناشئة

تحت إشراف اللجنة

عما ينشر في النشرة المذكورة على الترتيب الآتي بالنسبة للأولوية .

(١) دفع نفقات المحاكم .

(٢) دفع الغرامات التي تفرضها المحاكم .

(٣) الترميمات .

(ز) في حالة اتفاق كامل مبلغ المئة جنيه المشار اليه اعلاه او جزؤ منه للمقاصد المذكورة في الفقرة (و) من هذا القانون يترتب على الشخص الذي يصدر جريدة او نشرة ان يودع في غضون خمسة عشر يوماً من تاريخ الحكم القطعي مبلغ مئة جنيه اخرى في الخزينة او المبلغ اللازم لابلغ اي رصيد لم ينفق منه الى مئة جنيه واذا لم يفعل ذلك فيحق للحكومة ان توقف اصدار الجريدة او النشرة الى ان يقوم بذلك

في حالة قبول الحكومة كفالة يجب تجديد مقدار الكفالة او ابلغه الى مئة جنيه على ان يكون تابعا للشروط التامم اليها التأمين بالنقد .

(ح) تمرى احكام الفقرات السابقة على :

(١) الجرائد او النشرات السياسية التي تصدر الآن في شرق الاردن .

(٢) الجرائد التي كانت تصدر سابقا وبطل اصدارها ولكن يرغب في اعادة اصدارها .

(ط) اذا صدرت اية جريدة او نشرة سياسية خلافا لاي من الاحكام المذكورة اعلاه تمنع حالا بامر من الحكومة .

سعيد بك - لا شك ان المقترح لقانون المطبوعات لم يقصد من طلب تعديله الا التسهيل . ولا ادري ماهي ضرورة عبارة (ان يقدم الكفالة التي توافق عليها الحكومة) فالكفالة اما ان تكون عقارية ، او مالية تجارية اطلب ان يوضح لنا ما هي .

توفيق بك - بكل تأكيد اذكر لحضرات اعضاء المجلس المحترمين ، انه عندما وضعت هذه العبارة لم يقصد بها الا التسهيل لا التصعيب ، لان الكفالة كما هو معلوم تكون اما عقارية او تجارية ، ومن العادة ان لا تقبل الحكومة الا الكفالات العقارية وفي ذلك من الصعوبة ما فيه ، ولذلك لم تقيد نوع الكفالة ، بل قلنا الكفالة التي توافق عليها الحكومة . ومعنى ذلك ان الكفالة اذا كانت عقارية لا بد من قبولها ، اما اذا لم تكن كذلك فمن الضروري ان يكون للحكومة حق الموافقة عليها . فان كفالة مثل كم قبل طبعا ، ولكن لو اتى صاحب الجريدة بكفيل لا يملك قوت يومه فكيف يمكن ان قبله ؟

سلطي باشا - ولكن هذا لا يشمل ما قبله .

توفيق بك - ولكن هذا القانون احتوى احكاما مخففة لاحكام القانون السابق ، ومن الطبيعي ان يشمل ما قبله .

« قبلت » .

المجموع .

« قبل » .

توفيق بك - نظرت لجنة القوانين في مشروع قانون تنظيم المدن لسنة ١٩٣٣ وقررت قبوله ، مدلا بالكل التالي :
(قانون تنظيم المدن لسنة ١٩٣٣)

المادة

اسم القانون ١ - يسمى هذا القانون (قانون تنظيم المدن لسنة ١٩٣٣) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

« قبلت » .

٢ - يجوز ان تعتبر بقرار من المجلس التنفيذي مقرر موافقة سمو الامير المعظم اية بقعة او منطقة تنظيم للمدن انها تابعة لتنظيم المدن على ان ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية محتويا على بيان بمحدود (منطقة تنظيم المدن) .

« قبلت » .

٣ - تؤلف في العاصمة لجنة قوامها السكرتير العام رئيسا ومدير النافذة ومدير الصحة العامة ورئيس تنظيم المدن بلدية العاصمة ومهندسا واثنين من الاهلين ينتخبهم المجلس التنفيذي من يعتقد فيهم الكفاءة للعمل - اعضاء وتسمى هذه اللجنة (اللجنة المركزية لتنظيم المدن) .

« قبلت » .

٤ - عندما ينشر قرار باعتبار بقعة او منطقة انها تابعة لتنظيم المدن يجب على رئيس الوزراء ان يبين لجنة في تلك البقعة او المنطقة مؤلفة من رئيس البلدية ومهندسيها وطبيب الحكومة وعضوين ينتخبهما المتصرف او قائم المقام بتصديق رئيس الوزراء تسمى (لجنة تنظيم المدن الفرعية) على ان تعمل تحت رئاسة المتصرف او قائم المقام .

« قبلت » .

٥ - آ - بعد ان تشكل لجنة تنظيم المدن الفرعية تتقل اليها حالا جميع الصلاحيات والواجبات التي للبلدية بمقتضى قانون بلدية الولايات المؤرخ في ٢٧ رمضان سنة ١٢٩٤ وسائر القوانين المعدلة له وبمقتضى قانون البلديات المؤرخ في ١١ شباط سنة ١٩٢٥ وذلك

فيما له تعلق من القوانين المذكورة باشاء الابنية وتوسيع الشوارع وتنظيمها وعمل بحارى البلدة وجر المياه اليها وتخصيص محلات لتتخذ مقابر واطلالا وتحسين البلدة بصورة عامة

ب - على اللجنة الفرعية ان تنظم المخططات وان تقرر اشاء الشوارع وتعين عرضها وكمية ابناء الابنية الجديدة من حيث مبانيتها وتجهيزها والترتيبات الصحية فيها وكمية ابرص الابنية بصورة اساسية من حيث المئانة وغير ذلك من الشؤون التي من شأنها تحسين

لجنة المدن

بقعة او منطقة تابعة لتنظيم المدن الداخلة تحت اشرافها .

ج - يجب ان يكون المشروع الذي تدرسه اللجنة الفرعية بما يتعلق بالمجاري او ببحر المياه مقترنا بموافقة الطبيب ومهندس البلدية او المهندس الذي سيتولى الاشراف على انفاذ المشروع فيما اذا لم يكن للبلدية مهندس خاص .

« قبلت »

٦ - عند تساوى الآراء في اللجنة الفرعية عند تقريرها الامور الداخلة في صلاحيتها يرجع الجانب الذي يكون فيه الرئيس .

« قبلت »

٧ - تعتبر لجنة تنظيم المدن الفرعية لجنة بلدية و يتروى على البلدية ان تقدم المساعدة الكتابية لها وان تحفظ السجلات والقيود والوثائق وسائر الاوراق المختصة بها .

« قبلت »

٨ - لا ينفذ قرار اللجنة البلدية بما يتعلق بمشروع تنظيم بقعة او منطقة تنظيم المدن بصورة عامة الا بعد تصديقه من قبل اللجنة المركزية لتنظيم المدن .

ويجب ان يسمح للاهلين بالاطلاع على المخطط العمومي بالصورة التي يراها رئيس تلك اللجنة موافقة .

« قبلت »

الاعتراضات ٩ - يجوز للمتضرر من قرار اللجنة الفرعية المعطى بشأن ما ذكر في المادة السابقة ان يرفع الى اللجنة المركزية اعتراضا على ذلك القرار لتنظر فيه اثناء تدقيقها قرار اللجنة الفرعية .

« قبلت »

١٠ - ان قرارات اللجان الفرعية المتعلقة بتنظيم شارع او اي مشروع عام آخر ضمن المخطط العمومي المنظم للبقعة او المنطقة على ما جاء في المادة ٨ يكون قابلا للاعتراض لدى اللجنة المركزية خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اعلان ذلك المشروع .

« قبلت »

١١ - يعلن قرار اللجنة الفرعية في الاماكن العامة وفي الجرائد المحلية اذا وجدت .

« قبلت »

١٢ - يجري الاعلان من قبل رئيس البلدية في تلك البقعة او المنطقة التابعة لتنظيم المدن وتنظيم ورقة ضبط من قبله نشر بتعليق الاعلان في الاماكن العامة وتحفظ نسخة من الجريدة التي تضمنت ذلك الاعلان اذا اعلن في الجرائد .

« قبلت »

١٣ - ان قرار اللجنة المركزية بنتيجة الاعتراض يكون قطعا وبرما .

« قبلت »

١٤ - على من يطلب رخصة بناء مجددا او احداث علاوات خارجية على بناء موجود ان يقدم الطلب الى رئيس البلدية الذي يجب عليه ان يحيل ذلك الطلب الى المهندس والطبيب لبيان رأي كل منهما بحسب اختصاصه بشأن الشروط التي ينبغي ان يكون عليها البناء من حيث المتانة والتهوية وغيرها من الشروط الضرورية من الوجهتين الفنية والصحية مع مراعاة طراز تنظيم الشارع المقرر من قبل اللجنة الفرعية بصورة نهائية ثم يمنحه الرخصة حاوية على تلك الشروط بحيث يعتبر صاحب البناء مقيدا بها تماما .

« قبلت »

١٥ - كل من يقوم باي عمل ضمن منطقة تنظيم المدن يتماق بشارع او بناء .

أ - دون ان يكون قد حصل على تصريح بذلك من اللجنة المنصوص عليها في المادة ١٤ .

ب - او حصل على تصريح ولكنه لم يعمل بموجب الشروط المدرجة فيه .

ج - او خالف اي امر مذكور في الجدول المرفق بهذا القانون .

د - او خالف اي قرار تضعه لجنة تنظيم المدن الفرعية بمقتضى الصلاحية المخولة اليها في هذا القانون بعد ان صار ذلك القرار مبرما .

يعرض نفسه للادانة من قبل محكمة بدائية بغرامة نقدية لا تزيد على مائة ايرة فلسطينية ويهدم البناء اذا كان هدمه ضروريا بحسب ما يظهر من تقرير المهندس والطبيب .

« قبلت »

١٦ - للمجلس التنفيذي صلاحية وضع انظمة لتطبيق احكام هذا القانون .

« قبلت »

١٧ - يلغى كل ما يتالف احكام هذا القانون من القوانين الاخرى .

« قبلت »

(الجدول)

- ١ - يترتب على كل من يود الحصول على تصريح للبناء ان يبين في طلبه على وجه التفضيل العمل الذي ينوي القيام به وان يقدم حينما يطلب اليه مهندس البلدية او طبيب الحكومة - المسطحات او المقاطع او الارتفاعات او مخططات اخرى يعتبرها مهندس البلدية او الطبيب - ضرورية .
- ٢ - المسطحات او المقاطع او الارتفاعات او المخططات الاخرى التي يطلبها مهندس البلدية والطبيب تسلم الى رئيس البلدية على نسختين .

تحتفظ اللجنة

- ٣- على طالب التصريح ان يدفع الرسوم وفقاً للتعريف الواردة في آخر هذا الجدول ولا يعطى التصريح ما لم تدفع .
- ٤- بعد الموافقة على المسطحات من قبل المهندس والطبيب - يعطى التصريح من قبل رئيس البلدية موقعاً عليه من قبله ويجوز ان يتضمن هذا التصريح احكاماً بشأن ارتفاع البناء والمواد التي تستعمل فيه وما يلزم لوقاية الابدنة القديمة المجاورة حسب ما يأمر به المهندس والطبيب كل بحسب اختصاصه .
- ٥- يجوز ان يتضمن التصريح ايضاً شروطاً بشأن الترتيبات الصحية والتهوية والمجاري ونور بد المياه التي يعينها الطبيب .
- ٦- لا يعطى تصريح ببناء يقام للحرف او الصنائع نص على التصريح بتعاطيها قانون خاص مالم يحصل اولاً على موافقة الطبيب .
- ٧- لا يبدأ بالعمل مالم يعطى التصريح ولا يجري العمل الا بمقتضى الشروط المعينة في التصريح المذكور .
- ٨- يطالب الى حامل التصريح ان يزيل اية انقاض تبقى في موقع البناء او حواليه بعد ان تتم عمليات البناء .
- ٩- على حامل التصريح ان يتخذ جميع الاحتياطات التي من شأنها وقاية الناس من سقوط المواد عليهم وكذلك يترتب عليه ان يضع القناديل او الحواجز التي يطلبها مهندس البلديات حول البقعة الجاري فيها العمل .
- ١٠- يعمل بالتصريح لمدة سنة من تاريخ اعطائه ولكنه اذا لم يشرع بالبناء خلال سنة من تاريخ اعطائه يحدد بعد دفع نصف الرسم الاساسي .
- ١١- لا يطلب تصريح بمقتضى هذا القانون لاجراء تغييرات او تصليحات في محل يستعمل للحرف او الصنائع نص على التصريح بتعاطيها قانون خاص اذا كانت هذه التغييرات او التصليحات لا تؤثر على شكل البناء الخارجي ولا تؤثر على متانته .
- ١٢- لا يطلب تصريح لاجراء تغيير او تصليح داخلي لبيت سكن خاص او لوضع جهاز لتوريد الماء او عمل مجاري تجري وفق الانظمة الصحية اذا كانت هذه التغييرات لا تؤثر على متانة البناء .
- تعريف الرسوم التي تدفع الى صناديق البلدية من اجل تصاريح البناء
- ٩- بيوت جديدة -
- (أ) - البيوت التي تبنى من بائون او حجر او آجر بمؤونة كلسية او من شمتو :

مل	ل
١٠	عن كل متر مربع من السطح في كل طابق
١٠٠	عن كل متر مربع من البلكون البارز على الشارع
(ب) - يستوفي نصف الرسم المدين في الفقرة (أ) عن البيوت التي تبنى من خشب او لبن او حديد	
مضلع او ديش او ماشابه ذلك .	
٢- ذكاكين ومخازن جديدة .	

تستوفي الرسوم عن الذكاكين والمخازن الجديدة وفقاً للتعريف التالية :

الرسم عن كل متر مربع من مساحة السطح
في كل طابق

قيمة الموقع عن كل متر مربع

مل	ل
١٠	٢٥٠ ملا او اقل
١٥	تزيد على ٢٥٠ ملا ولا تزيد على ٥٠٠ مل
٢٠	تزيد على ٥٠٠ مل ولا تزيد على ليرة فلسطينية واحدة
٢٥	تزيد على ليرة فلسطينية واحدة ولا تزيد على ليرتين فلسطينيتين
٣٠	تزيد على ليرتين فلسطينيتين ولا تزيد على ثلاث ليرات
٣٥	تزيد على ثلاث ليرات فلسطينيتين ولا تزيد على اربع ليرات
٤٠	تزيد على اربع ليرات فلسطينيتين ولا تزيد على خمس ليرات
٤٥	تزيد على خمس ليرات فلسطينيتين ولا تزيد على ست ليرات
٥٠	تزيد على ست ليرات فلسطينيتين ولا تزيد على سبع ليرات
٥٥	تزيد على سبع ليرات فلسطينيتين ولا تزيد على ثماني ليرات
٦٠	تزيد على ثماني ليرات فلسطينيتين ولا تزيد على تسع ليرات
٦٥	تزيد على تسع ليرات فلسطينيتين ولا تزيد على عشر ليرات
٧٠	تزيد على عشر ليرات فلسطينيتين ولا تزيد على ١٥ ليرة
٧٥	تزيد على ١٥ ليرة فلسطينيتين ولا تزيد على ٢٠ ليرة
٨٠	تزيد على عشر ليرة فلسطينية

٣- اضافات .

(أ) - ذات الرسوم التي تستوفي عن الانشاءات الجديدة تستوفي عن الاضافات .

(ب) - التغييرات لا يستوفي منها شيء .

٤- السياجات .

لا يستوفي عنها رسم مالمها كان نوعها .

٥- تصاريحات .

لا يستوفي منها رسم ما .

« قبل »

المجموع

« قبل »

قرار اللجنة الادارية رقم (٣١)

اطلعت اللجنة الادارية على الاستدعاءين القديين من اعضاء اللجنة الادارية

لجنة الادارية

بداية اربد السابق للاعتاب السنية المورخين في ٢٨ شباط سنة ١٩٣٢ و ٢٢ تشرين الثاني سنة ١٩٣٢ وفيها تشكو من قلة الراتب الذي عين اليهم بعد وفاة مورثهم الموما اليه ويسترحون ابلاغه الى درجة تكفي تأمين معيشتهم وتناسب مع شرف وظيفه مورثهم .

واطلعت ايضا على كتاب مدير الخزينة المورخ ١٩-١٢-١٩٣٢ رقم ١٠٨-١٣-٧٢٥٩ وفيه انه لا يرى مانعا من اعادة النظر في هذا الطلب .

ولدى المذاكرة وجد ان المرتب المعين الى العائلة المشار اليها عبارة عن جنيتين وستماية وثمانية وعشرون، وفي الحقيقة ان هذا المبلغ لا يكفي لادارة معيشة هكذا عائلة اصبح لا معين لها . كما وان اللجنة ترى من وجهة عامة انه لا يتناسب مع شرف موظفي الحكومة ان تكون عائلاتهم واطفالهم من بعدم بحالة البؤس والشقاء . ولهذا قررت اللغات نظر الحكومة لاتخاذ الوسائل الممكنة لتخفيف ضائقة المستدعون وبفس الوقت تقترح تعديل المادة (٢٨) من قانون التقاعد على قاعدة جعل الحد الأدنى لكل نفر من افراد عائلة الموظف المتوفي لا تقل عن مائة قرشاً ورفع هذا القرار للمجلس التشريعي العالي .

صدر في ١٤-٣-١٩٣٣

عضو عضو عضو عضو رئيس اللجنة الادارية

سميد ابو جابر محمد السعد عوده القسوس

عادل بك - انه لمن الحزن جداً ان نرى عائلة قاض من كبار قضاة هذه البلاد تقاسي الامرين لتأمين معيشتها ، ذلك لان القانون لم يساعد لاعطاء هذه العائلة اكثر من (جنيتين وستماية وثمانية وعشرون مل) وهذا قليل بالطبع ولا يكفي لادارة عائلة مؤلفة من اشخاص كثيرة . اعتقد ان القصد من اعطاء الراتب للايام والارامل هو عدم ترك المجال لبؤس العائلة بعد وفاة رئيسها . وان الحد الاصغر الموضوع في قانون التقاعد لم يعد متناسباً مع الاسعار الحاضرة . لذلك فاني اؤيد قرار اللجنة الادارية واطلب من المجلس الموقر ان يوافق على احالته على الحكومة لاجراء المقتضى .

وبهذه المناسبة اتول ان المرحوم سليمان بك الخطيب قد كان من كبار قضاة هذه البلاد ، وقد توفي بسبب جهد اجهده نفسه به وبتتبعه قيامه بوظيفته ، لانه كما هو معلوم لدى المرحوم كانت وفاة المرحوم عند عودته من جرش وعجلون بعد قيامه بوظائف عديدة وجهود كثيرة وكان يسرع لاستقبال سمو الامير المعظم فأصابته سكتة قلبية .

ولهذا كان من الواجب المحتم ان يسر له قانون خاص اذا كانت القوانين الموجودة لا تساعد على اعطاء عائلته راتب متناسب مع خدماته ، يكفي لتأمين معيشتها وتربية اولادها لان المرحوم توفي في اثناء قيامه بوظيفته المدعوة اليه . وبفس الوقت ، نرجو من الحكومة ان تضع قانوناً خاصاً لاعطائهم راتباً اكثر من الذي ذكرته اللجنة الادارية نظراً للأسباب التي بينتها .

« فقرر المجلس احالة قرار اللجنة الادارية المشار اليه على الحكومة لاجل اجراء المقتضى » .

قرار اللجنة الادارية رقم « ٣٥ »

اطلعت لجنتنا على المضبطة المقدمة من تواقيع عدة اشخاص من وجوه اهالي معان التي فيها يشكون من قيد اراضي الشراء باسم الحويطات في دائرة المساحة ، بينما وهم واضعين اليد على كثير من تلك الاراضي وانهم اولى بالانتفاع بها ، واطلعت على جواب مدير الاراضي القايل فيه ان امورهم جمعت دائرة الاراضي غير مستعدة لاجراء التسوية في الاراضي المذكورة .

ولدى المذاكرة تبين انه تودع للمجلس التشريعي قانون تسوية افراز الاراضي وقريب سيبت في امره ولذلك اصبح من الضروري ان ننظر دائرة الاراضي في امر تسوية وافراز اراضي الشراء مقدمة على خلافها حتى بعد ان تقرر حصة الحويطات من تلك الاراضي بنظر في امر سكانهم وعند افراز حصة اهالي معان تطلق يدهم للعمل واستثمار ما يخصهم اسوة بغيرهم من اهالي البلاد . فطلبه تقرر اللغات نظر الحكومة للتوسل باجراء الوسائل الممكنة لتسريع تطبيق هذه الاجراءات في اراضي الشراء . صدر في ١١-٣-١٩٣٣

عضو عضو عضو عضو رئيس اللجنة الادارية

حديثه الخريشة محمد السعد عوده القسوس

عادل بك - لا اهم لما ذا تهتم الحكومة بابقاء الاراضي التي تحتوي على مساحات واسعة في عهدها ، ولا توزعها على الاهلين .

ان توزيع الاراضي المذكورة ، فيه كل نفع وقد كنت لاحظت ان ريفان باشا كان في زمن المجلس السابق قدم اقتراحاً بشأن لزوم تقسيم اراضي الشراء بين اهالي معان ، لانهما بقيت خالية خاوية بسبب احتفاظ الحكومة بها . لهذا فاني اضيف على اقتراح اللجنة الادارية اقتراحاً آخر نرجو الحكومة به الاهتمام باقتراح ريفان باشا وان يلبى طلبه « فقرر المجلس احالة قرار اللجنة على الحكومة » .

وعند قراءة قرار اللجنة الادارية رقم « ٢٩ » المتعلق في استرحام الهاي السيد عبدالله العكشه بشأن تنقيص رسوم المحاكم . « للعلم » نهض عادل بك وقال : لي ملحوظة حول هذا القرار .

يقول حضرة مدير الخزينة « ان العجز في الميزانية يحول دون البت في هذا الاقتراح حالاً » واعتقد ان هذا القول كان قبل ابرام هذا المجلس لمشاريع قانونية من شأنها ان تزيد في واردات الحكومة ، وكونا نود ان نسمع عن رجال الحكومة انهم يقومون بتقديم مشاريع من شأنها ان تخفف عن عاتق المكلف بعض التكاليف سيما رسوم المحاكم لان بقائها على حالتها الحاضرة قد انتج اغلاق ابواب المحاكم في وجوه المتخاصمين ، فارجو ان لا يكون نصيب مشروع الذي كنت قدمته بهذا الصدد كمنصب صاحب الاستدعاء الهاي عبد الله الفندي العكشه المقدم الى اللجنة الادارية وان ينظر اليه بعين الاهتمام .

ورفعت الجلسة

سكرتير المجلس التشريعي
مركز

لجنة الادارية